

ديون مصر بين الرئيس محمد مرسي.. والمنقلب السيسي



الأربعاء 17 يونيو 2020 05:06 م

يعد الملف الاقتصادي أحد الملفات التي لعب عليها نظام العسكر من أجل التمهيد للإطاحة بالرئيس الشهيد محمد مرسي، وشحذ الرأي العام ضده، مستخدماً أبواقه التابعة له للترويج لأفكار، فعلى الرغم مما شهدته فترة حكم الدكتور مرسي من صروب على كل الأصدقاء الداخلية والخارجية، فإن البلاد شهدت نموًا اقتصاديًا أعلى بكثير مما تشهده الآن، سواء من حيث تدفق الاستثمارات وارتفاع إيرادات قطاع السياحة، والسيطرة على سعر الدولار، بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وفي الذكرى الأولى لاستشهاد الرئيس مرسي نفتح الملف الاقتصادي لإنجاز حكم عام لأول رئيس شرعي منتخب اقتصادياً.

الاحتياطي الأجنبي الرئيس مرسي

حين فاز الرئيس الشهيد محمد مرسي بأصوات المصريين، تسلّم البلاد من المجلس العسكري والاحتياطي النقدي 13 مليار دولار فقط، رغم استلام المجلس العسكري البلاد باحتياطي بلغ نحو 36 مليار دولار، أى أن المجلس العسكري بقيادة طنطاوى بدّد 23 مليار دولار فى عام ونصف فقط، وفق مراقبين وبيانات رسمية.

وعلى الرغم من تسلم الرئيس الشرعي الشهيد مرسي مصر مهلهلة اقتصادياً إلا أنه استطاع أن يضيف في حكمه 3 مليارات دولار حتى أصبح 16 مليار دولار، كما عمل الرئيس مرسي على وقف سيل الاستدانة من الخارج حتى لا تنهار العملة المحلية وتسبب في فوضى محلية وتتفاقم أوضاع المعيشية للمواطنين.

من إنجازات الرئيس مرسي

وعمل على حل عدد من الأزمات التي عانى منها المواطن خلال السنوات الأخيرة قبل حكمه أبرزها:

- 1- حل مشكلة أنابيب الغاز التي كانت مستعصية منذ أيام المجلس العسكري.
- 2- عدم ارتفاع الأسعار خلال عام فى المنتجات الغذائية والاستهلاكية وذلك لعدم ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصرى.
- 3- المحافظة على أسعار جميع المواد البترولية (بنزين- سولار- غاز).
- 4- ثبات أسعار الخدمات مثل الكهرباء والمياه والغاز المنزلى والمواصلات العامة وكافة الخدمات الحكومية.
- 5- عدم رفع أسعار الدواء المصنع محلياً وعدم زيادة سعر الدواء المستورد لعدم ارتفاع سعر صرف الدولار.
- 6- انحسار حجم الفساد الإدارى فى الدولة التى أدى لتقليل المصروفات.
- 7- زيادة حجم التقشف الحكومى من حيث المصروفات كما رفع عبئاً كبيراً عن ميزانية الدولة.
- 8- زيادة الرواج السياحى فى عام حكم الرجل عن العامين الذين قبله بشهادة كافة المنظمات السياحية والشركات المتخصصة.

9- زيادة الاتفاقيات الصناعية مع مستثمرين أجنبى لإنشاء استثمارات صناعية فى مصر.

10- بداية عهد زراعى جديد مع محصول القمح على يد الرجل الذى سعى للاكتفاء الذاتى بالإنتاج المحلى من القمح.

11- تثبيت منظومة الدعم للفقراء وتطويرها بمشروع الخبز ومنظومة التمويل وتحسينها (منظومة باسم عودة).

زيادة المرتبات

كما اهتم برفع الحد الأدنى للمواطنين فعمل على زيادة المرتبات وتقديم الدعم للفئات التالية:

1- زيادة مرتبات موظفى الدولة.

2- زيادة مرتبات العاملين بالقطاع العام والمصانع الحكومية.

3- زيادة المعاشات على كافة مستوياتها.

4- زيادة مخصصات التأمين الصحى المجانى.

5- زيادة الدعم على المواد التموينية ورفع جودتها.

6- زيادة مخصصات البحث العلمى فى ميزانية الدولة.

زيادة النمو

ولم تقتصر إنجازات الرئيس مرسي على زيادة الاحتياطي ورفع المرتبات فحسب، بل ارتفع معدل النمو الحقيقي للناجى المحلى خلال الأشهر التسعة الأولى من حكم مرسي من 1.8% إلى 2.4%، وارتفع إجمالى الاستثمارات التى تم تنفيذها خلال المدة نفسها من 170.4 إلى 181.4 مليار جنيه، وزاد الناجى المحلى بسعر السوق من 1175.1 إلى 1307.7 مليارات جنيه.

أما إجتماعيا، فقد استفاد نحو 1.9 مليون موظف من رفع الحد الأدنى للأجور، كما استفاد 1.2 مليون معلم من الكادر الخاص بالمعلمين، كما استفاد 750 ألف إدارى من تحسين أوضاع العاملين الإداريين بالتربية والتعليم، و استفاد نحو 150 ألف عضو هيئة تدريس و58 ألف طبيب وإمام من تحسين أوضاعهم.

وبالنسبة لمحدودي الدخل استفاد 1.2 مليون مواطن من العلاج على نفقة الدولة، واستفادت نحو 90 ألف أسرة من مشروع "ابن بيتك"، واستفادت 1.5 مليون أسرة من معاش الضمان الاجتماعى، كما استفادت أكثر من 489 ألف امرأة من التأمين الصحى على المرأة المعيلة، كما استفاد 13.2 مليون طفل دون السن المدرسى من التأمين الصحى.

كما تم إعفاء 52.5 ألفا من صغار المزارعين المتعثرين من المديونيات واستفاد 2793 من صغار المزارعين من مشروع تنمية الصعيد. وأيضا استفاد محدودى الدخل من دعم المواد الغذائية، وبلغ عدد المستفيدين 67 مليون مواطن، وتم توفير 74 مليار و400 مليون جنيه لدعم وتوفير المواد البترولية..

مؤشرات السيسى

أما عهد قائد الانقلاب الذى أكل الأخضر واليابس الذى يعتبره مراقبون "سنوات تضليل وفساد ولعب بالأرقام ومشروعات من دون جدوى اقتصادية"، كشفت الأرقام أن السيسى بنى، خلال السنوات الست، ساترا منيعا من الديون التى تعاني منها أجيال من المصريين، وأطاح بدور القطاع الخاص لصالح المؤسسة العسكرية فى مختلف المجالات، ما أفرز حالات صارخة من الفساد والفقير.

وفى عهد الانقلاب تفاقم الفقر، ليطاول نحو ثلثى سكان البلاد، الذين يتجاوز إجمالى عددهم 100 مليون نسمة، ووصول الديون إلى مستويات غير مسبوقة، حيث جلب السيسى فى ست سنوات فقط ديونا تتجاوز قروض 5 رؤساء تولوا رئاسة مصر فى 60 عاما.

زيادة الدين العام

وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزى، فى وقت سابق من سبتمبر 2019، أن الدين المحلى (الداخلى) قفز على أساس سنوى، فى مارس 2019، بنسبة 18.8%، وذلك بعد أيام قليلة من إعلانه عن ارتفاع الدين الخارجى بنحو 20% فى الفترة ذاتها، فى تصاعد غير مسبوق للديون من دون توقف منذ وصول السيسى للحكم.

كما وصل إجمالى الدين العام المحلى وصل إلى نحو 4.204 تريليونات جنيه (256.2 مليار دولار)، فى مارس 2019، مقابل 3.538 تريليونات جنيه (215 مليار دولار) فى نفس الشهر من 2018.

وقفز الدين المحلى، منذ وصول السيسى للحكم بنسبة 147%، حيث استدان من البنوك المحلية أكثر من ضعف ما استدانه خمسة رؤساء سابقين تعاقبوا على حكم مصر منذ أكثر من 60 عاما. وكان الدين المحلى 1.7 تريليون جنيه منتصف 2014، بينما بلغ فى يونيو 2011 نحو تريليون جنيه.

أما حجم الدين الخارجى، فقفز هو الآخر إلى 106.2 مليارات دولار فى نهاية مارس 2019، مقابل 88.16 مليار دولار فى نفس الفترة من 2018، ما يجعل إجمالى الدين العام الداخلى والخارجى يتقرب من 6 تريليونات جنيه.

فوائد ديون

ويتعين على مصر سداد نحو 28 مليار دولار خلال العام المالى الحالى 2019/2020، بحسب تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى الصادر عن البنك المركزى المصرى، منها 17.5 مليار دولار عبارة عن أقساط وفوائد الدين الخارجى، ونحو 10 مليارات دولار ودائع مستحقة.

ومن أقساط الودائع المستحقة 6 مليارات دولار للسعودية، من إجمالى ودائع للمملكة تبلغ 7.5 مليارات دولار، بخلاف الفوائد، ونحو 2.7 مليار دولار أقساط ودائع مستحقة للكويت، من إجمالى ودائع بقيمة 4 مليارات دولار، بخلاف الفوائد، ونحو 1.2 مليار دولار أقساط ودائع للإمارات، من إجمالى ودائع بقيمة 5.9

مليارات دولار، بخلاف الفوائد.

وأمام مصر جدول سداد ديون خارجية صعب للعامين القادمين أيضاً، وهي تحاول البحث عن مقرضين جدد، وتمديد آجال استحقاق ديونها. وتأتي الزيادة غير المسبوقة في الديون رغم تنفيذ نظام السيسي برنامجاً اقتصادياً بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي منذ نوفمبر 2018، تضمّن إجراءات مؤلمة للفقراء، منها رفع أسعار الوقود والكهرباء والغاز والكثير من السلع والخدمات، ضمن خطط لإلغاء الدعم.

كذلك حرّرت حكومة الانقلاب سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، ما أدى إلى تهاوي العملة المحلية لتصل حالياً إلى 16.5 جنيهاً للدولار الواحد مقابل 8.8 جنيهات قبل هذه الخطوة، ما أدى إلى موجات غلاء غير مسبوقة منذ عشرات السنوات، فاقمت الأعباء المعيشية لأغلب المصريين.

طباعة النقود

ورغم الديون غير المسبوقة التي جلبها السيسي لمصر، لجأ السيسي إلى طباعة النقود بشكل غير مسبوق خلال السنوات الست الأخيرة، فقد بلغت قيمة النقد المصدّر في يونيو من العام الجاري، وفق نشرة البنك المركزي الصادرة في أغسطس الماضي، نحو 539.2 مليار جنيه.

بينما كانت قيمة النقد المصدر في نفس الشهر من عام 2014 نحو 289.8 مليار جنيه، ما يشير إلى أن هذه الفترة شهدت طباعة حوالي 249.4 مليار جنيه (15.1 مليار دولار)، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ البنك المركزي.

